

دروس البلاغة

الدرس الأول: نشأة علم البلاغة

البلاغة: مأخوذة من البلوغ أي الوصول إلى النهاية

اصطلاحاً: عرفت بعدة تعريفات منها أن تستعمل اللغة في المكان المناسب والمعنى المناسب والكمية المناسبة والطريقة المناسبة، ومن بين أبرز فوائدها أنها تهتم بقدرة المتكلم أو الكاتب على إيصال المعنى الموجود في ذهنه إلى عقل وفهم السامع بأسهل الطرق مع الكمية المناسبة من الكلمات، وتتجلى في قدرتها على التعبير بين ما هو ملائم وما ليس بملائم في الكلام، وأيضاً تتجلى فائدتها في تنمية الذوق الأدبي للمتكلم، وتشرف لنا مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم.

بدايات ظهور البلاغة: كانت اللغة في العصر الجاهلي وبداية الإسلام سليقة، إذ أن العرب لم يكونوا على دراية بالمصطلحات والقواعد التي نعرفها اليوم، يقول ابن خلدون: "اعلم ان كل علم من علوم العربية كان في زمن مضى درية أو سليقة أو ملكة ثم مع مرور الزمن وجزءاً عدة عوامل أصبح صناعة"، وقد تجلت البلاغة في بداية ظهورها على شكل أفكار وملاحظات ومناقشات وتعليقات ولم تكن علماً مكتمل الأبواب، بل إنها ظهرت مقترنة بعلوم أخرى كالنحو والأدب وغيرهما، وكانت البلاغة في هذه الفترة متعلقة بإعجاز القرآن، وقد اختلفت آراؤهم باختلاف مذاهبهم، ومن بين المناقشات التي أسهمت في بروز علم البلاغة تلك المناقشات بين الأدباء والشعراء في أفضلية الشعر الجاهلي على غيره، كل هذه كانت في القرن الثاني هجري، ثم إننا لا نعلم أحداً سبق أبا عبيدة معمر بن المثنى 211هـ، في الإشارة إلى هذا العلم، إذ وضع كتاباً في علم البيان سماه "مجاز القرآن" لكنه لم يرد بالمجاز الوصف الذي ينطبق على ما وضع من القواعد بعد، بل هو أشبه بكتاب في اللغة توحي فيه جمع الألفاظ التي أريد بها غير معانيها الوضعية، ألا تراه وقد سئل مرة عن قوله الله عز وعلا: { طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ }، فقال: هو مجاز كقول امرئ القيس:

ومسنونة زرق كأنياب أغوال

هذا فيما يتعلق بعلم البيان الذي هو قسم من أقسام البلاغة الثلاثة (علم البيان، المعاني، البديع)، أما علم المعاني فلا نعرف بالضبط أول من ألف فيه، وإنما أثر فيه نبذ عن بعض البلغاء كأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المتوفى سنة 255هـ، فقد أشار إلى مسائل منه في كتابه "إعجاز القرآن" وعني في كتابه "البيان والتبيين" بدرس بعض القواعد

التي كثر ولوع القوم بها في عصره، كبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وحسن البيان والتخلص من الخضم، وحسن الاسجاع، ثم فقاه ابن قتيبة في كتابه "الشعر والشعراء"، والمبرد في كتابه "الكامل" فتعرضا لبعض نتف من هذا العلم، و أول من دون البديع الخليفة عبد الله بن المعتز بن المتوكل العباسي المتوفى سنة 296هـ فقد استقصى ما في الشعر من المحسنات، وألف كتابا سماه "البديع" ذكر فيه سبعة عشر نوعا منها الاستعارة والكناية والتورية والتجنيس والسجع، إلى غير ذلك، وقال: "ما جمع قبلي فنون البديع أحد، ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف، ومن رأى أن يقتصر على ما اخترنا فليفعل، ومن رأى إضافة شيء من المحاسن إليه فله اختباره"، ومن البين أن اسم البديع بهذا الإطلاق يتناول ما سماه المتأخرون بعلم البيان، ثم ألف معاصره قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي المتوفى سنة 310هـ كتابا في نقد الشعر سماه "نقد الشعر" ذكر فيه ثلاثة عشر نوعا من البديع زيادة على ما أملاه ابن المعتز فتممها ثلاثين نوعا، تلا هذين العالمين أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة 395هـ وألف كتابه "الصناعتين" صناعتي النثر والنظم، جمع فيه خمسة وثلاثين نوعا من البديع، وبحث فيه عن عدة مسائل أخرى كالفصاحة والبلاغة والإيجاز والإطناب والحشو والتطويل وعدة أبواب في نقد الشعر، إلى غير ذلك من جليل المباحث، وكتابه يعتبر أول مصنف أشير فيه إلى مسائل علوم البيان الثلاثة: "المعاني والبيان والبديع"، و في القرن الخامس جاء الجرجاني المتوفى سنة 471هـ الذي نظر بمنة ويسرة فلم يجد من مسائل هذه الفنون إلا تنفا مبعثرة لا تسمن ولا تغني من جوع؛ فشمّر عن ساعد الجهد، وجمع متفرقاتها، وأقام بناءها على أسس متينة، وأملى من القواعد ما شاء الله أن يملي في كتابيه "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز" وأحكم بنائها بضرب الأمثلة والشواهد، وقرن فيهما بين العلم والعمل، إذ رأى أن مسائل الفنون لا يستقر لها قرار إلا بكثرة الأمثلة والنماذج، ثم جاء بعده الزمخشري المتوفى سنة 538هـ وأثرى هذا العلم بعدة مسائل، ثم تلاه السكاكي المتوفى سنة 626هـ، وألف كتابه "مفتاح العلوم" وجمع في القسم الثالث منه زبدا ما كتبه الأئمة قبله في هذه الفنون، ونظم لآئها المتفرقة في تضاعيف كتبهم، وأحاط بكثير من قواعد المبعثرة في الأمهات، ورتبها أحسن ترتيب، وبوبها خيرا تبويب، وفصل فنون البلاغة الثلاثة بعضها من بعض، لما كان له من واسع الاطلاع على علوم المنطق والفلسفة، وقد لخص كتاب "مفتاح العلوم" الخطيب القزويني المتوفى سنة 739هـ في كتابيه "تلخيص المفتاح" و"شرح الإيضاح" والأخير مؤلف جليل، جمع فيه مؤلفه خلاصة "المفتاح" و"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" و"سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي، ومن بين من كانت له قدم راسخة في هذا العلم ابن الأثير المتوفى سنة 637هـ، صاحب كتاب "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" وهو كتاب فريد في بابه يفوق أنداده

وأترابه، جمع فيه فأوعى، ولم يترك شاردة ولا واردة، لهما مساس بالكتابة إلا ذكرها بشرح واف، يدل على طول باع، وسعة اطلاع، مع قدرة على النقد، وبديهة حاضرة في إدراك خصائص البلاغة، ومن ثمة اشتمل كتابه على كثير من أبواب تلك الفنون، ثم طفق المؤلفون من القرن الثامن وما بعده يوسعون الشروح والحواشي والمنظومات على المفتاح وتلخيصه للقزويني، وصرفوا جل همتهم في تفسير ما أشكل من عبارات المؤلفين، والجمع بين ما تناقض من آرائهما، وكل من جاء بعدهم عالة عليهم، فألف السيوطي ألفيته سماها "عقود الجمان"، وألف الأخصري "الجوهر المكنون" وابن الشحنة "مائة المعاني" وغيرهم كثير أعرضنا عن ذكرهم طلبا للاختصار.

الدرس الثاني : الفصاحة وموصوفاتها والبلاغة وموصوفاتها

قبل أن أشرع في التكلم عن هذا المبحث نشير إلى كلام نفيس يلخص زبدة هذا الفن يقول الثعالبي في كتابه ((الإعجاز والإيجاز)): " من أراد أن يعرف جوامع الكلم ويتنبه على فضل الإعجاز والاختصار، ويحيط ببلاغة الإيماء ويفطن لكفاية الإيجاز، فليتدبر القرآن وليتأمل علوه على سائر الكلام "ص9. وهذا يدل على أن الأصل في فهم بلاغة العرب إنما هو القرآن، فمن أراد بيان جوامع الكلم حينئذ فليعتكف على القرآن بعد أن يأخذ نصيبا وافرا من فهم مصطلحات أهل الفن يقول ابن جزئي الأندلسي: "لابد لأهل كل علم وأهل كل صناعة من ألفاظ يختصون بها للتعبير عن مرادهم وليختصروا بها معاني كثيرة".

لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على الفصاحة لكون الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة ووجب تقديم تعريف الفصاحة على تعريف البلاغة، ثم هذه الكلمة فصاحة وما اشتق منها موصوفاتها ثلاثة، يعني: ثلاثة أشياء: مفرد وكلام ومتكلم، ولا شك أن ثم فرقا بين الكلمة الواحدة الموصوفة بكونها فصيحة وبين المتكلم أنه ذات الشخص وبين الكلام نفسه، فثم فروق بينها وكل واحد من هذه الثلاث يحتاج إلى وقفة من حيث الشروط.

الفصاحة تأتي في اللغة بمعنى الإبانة، ومنه قوله تعالى: {وأخي هارون هو أفصح مني لسانا} يعني: أبين مني قولا.

أولا: الكلمة نحكم على الكلمة بأنها فصيحة، إذا سلمت من ثلاثة أشياء مجتمعة، (النفرة) (الغرابة) (مخالفة القياس)

1_ فالمراد بالنفرة: يعني ألا يكون بين حروفه منافرة، بأن يكون أحدهما من مخرج والثاني تاليه من مخرج يبعد عن ذلك المخرج أو يكون قريبا ويكون النطق بالحرفين فيه ثقل وعسر مثل (المعجع) اسم نبات، اجتمعت الهاء مع العين وهما

من مخرج واحد (الحلق) ، فثقل ذلك على اللسان ، وكذا مثال آخر (مستشزرات) أي مرتفعات، سبب التنافر هنا توسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة والزاي وهي مجهورة رخوة ، و هذا هو المشهور عند البيانين أن النظر في المخرج وفي صفات الحرف، والمرجح أن النظر هنا إلى الذوق السليم، والدليل مجيء حرفين من مخرج واحد في القرآن ولم نحكم عليهما بعدم الفصاحة مثل لفظة (أعهد).

2_الغرابية : إذا كانت الكلمة غير مأنوسة ولا يستعملها العرب (المقصود العرب العريان، يعني: لا بالنسبة إلى استعمال الناس) وكانت مهجورة، واستعمال هذا النوع يخل بالفصاحة، على خلاف ما انتكست المفاهيم الآن، الذي يستعمل الغريب من الألفاظ يعد بليغا، ومثال ذلك : ما روي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال: ما لكم تكأكم أم علي تكأكم على ذي جنة افرنقوا.

3_مخالفة القياس الصرفي : يعني لم يأت هذا اللفظ المفرد على قانون الوضع العربي، مثل (الأجلل) في قول الشاعر :

الحمد لله العلي الأجلل

ثانيا : فصاحة الكلام

الآن في الكلام عن الجملة المفيدة سواء كانت اسمية أو فعلية، متى نقول هذا كلام فصيح؟ ومتى نقول هذا الكلام غير فصيح؟

لكي يكون الكلام فصيحاً يجب أن يسلم من ثلاثة أشياء:

1_التنافر: والمراد هنا بهذا القيد والشرط أن يقع التنافر بين الكلمات اثنين فأكثر، أي منافرة كل واحدة بالأخرى، فإذا وقع الكلام متنافراً بأن وقع تنافر بين كلمة وكلمة أخرى مع كون كل كلمة على حدة، فصيحة، حكمنا على الكلام بكونه غير فصيح، فالمتنافر من الكلام أن تكون كلماته ثقيلة على اللسان، وإن كان كل منها فصيحة بإنفرادها، مثال ذلك قول الشاعر : وقبر حرب بمكان قفر ... وليس قرب قبر حرب قبر

2- ضعف التأليف: وذلك بالأبدا يجري على المطرد من قواعد العربية عند الجمهور، فما جاء على وفق المشهور في لسان العرب نقول: هذا فصيح، وما جاء مخالف نقول ضعف تأليفه، يعني تركيب بعض على بعض نقول: هذا لم يأت على سنن العرب، حينئذ ينتفي عنه وصف الفصاحة، فبالمثال يتضح المقال، فالحاق علامة التشبية بالفعل إذا

أسند الفعل إلى فاعل ظاهر، قاما الزيدان عند الجمهور النحاة هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (لغة أكلوني البراغيث) ،وكذلك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وحكما، مثل :ضرب غلامه زيدا، وهنا قد رجع الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة معا.

3_التعقيد : هو تأليف الكلام على وجه يعسر فهمه لسوء ترتيبه ويكون لفظيا ومعنويا ،فاللفظي : أن يختل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه، مثل : خرج زيد بدر مسجد درس، وكقول الفرزدق يمدح شخصا:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه

مثله هذا مبتدأ، حي هذا خبر، في الناس إلا مملكا إلا أداة استثناء مملكا هذا مستثنى، أين المستثنى منه؟ حي مؤخر، ولذلك نصبه تعين النصب وإلا كان يجوز فيه البدل، أبو أمه هذا مبتدأ ثان، أبوه هذا خبر، حي يقاربه موصوف وصفته، إذا ماذا حصل هنا؟ قدم المستثنى على المستثنى منه، وثانيا فصل بين أبو أمه وأبوه المبتدأ والخبر بحي وهو أجنبي، وفصل بين الموصوف وهو حي وصفته وهو يقاربه بالخبر وهو أبوه، فالصحيح : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه.

والمعنوي: ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني ظاهرا، يعني يكون للفظ معنيان، أحدهما ظاهر والثاني غير ظاهر، يكون مراد الناظم أو المتكلم غير الظاهر، لكنه لم يجعل له قرينة تجعل الذهن ينتقل من الظاهر إلى غير الظاهر فحينئذ يكون وقع في إبهام، كقول الشاعر :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناى الدموع لتحمدا

فالانتقال من المعنى الظاهر كالجود هنا إلى عدم البكاء مطلقا وهو المسرة هذا فيه بعد.

ثالثا : فصاحة المتكلم : الذي يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح نصفه بالفصيح ،الفصاحة في المتكلم هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح .

أما البلاغة فتقابل الفصاحة وبينهما قدر مشترك، وذهب بعض البيانين إلى أن البلاغة والفصاحة بمعنى واحد يعني: مترادفان. والكثير يرى أنهما يفترقان فلا يكون الكلام بليغاً إلا إذا كان فصيحاً، والعكس ليس كذلك، قد يكون فصيحاً ولا يكون بليغاً، ولكن لا يكون بليغاً إلا إذا كان فصيحاً، والبلاغة تشترك مع الفصاحة في الكلام والمتكلم، يقال: كلام بليغ، ومتكلم بليغ وليس عندنا كلمة بليغة، فعندنا

أولاً: بلاغة الكلام : وهنا لا بد أن نعلم أن فصاحة الكلام شرط في بلاغة الكلام، فمعنى هذا أنه لا يكون الكلام بليغاً إلا إذا كان فصيحاً، ويزيد الكلام البليغ على الكلام الفصيح بكونه مطابقاً للحال، إذا الكلام البليغ ما اشتمل على أمرين

الأمر الأول: فصاحته. يعني: بأن سلم من الأمور الثلاثة التي ذكرت في فصاحة الكلام، يزيد على فصاحة الكلام أو الكلام الفصيح بكونه مطابقاً للحال، والحال : هو الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، باعتبار المخاطب أو السامع فيقتضي من المتكلم أن يزيد في كلامه ما يطابق حاله، مثل زيد قائم لخالي الذهن، والتوكيد بمؤكد واحد للشاك إنَّ زيدا قائم، والتوكيد بمؤكدين للمنكر والله أنّ زيدا قائم، فإذا حصل التوافق بين الكلام وبين الحال صار هذا هو عين البلاغة، وهكذا، إن اقتضى الحال حذف المسند إليه حذف، وإن اقتضى الحال ذكر المسند إليه ذكر، إن اقتضى الحال أن يكون المسند إليه ضميراً ذكر الضمير، أو موصولاً أو اسم إشارة أو محلى بـ أل أو غير ذلك، حينئذ نقول: هذه المراعاة لأحوال المخاطب إنما تكون في اللفظ في الكلام .

ثانياً بلاغة المتكلم : هي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، والملكة كيفية راسخة في النفس، والملكة إنما تحصل بالملازمة والممارسة، ملكة العلوم كلها، في البيان، وفي النحو، والصرف، والملكة الفقهية، هذه كلها لا تحصل إلا بالملازمة والممارسة، وأما المطالعات العشوائية هذه لا تنبت الملكة البتة.

حينئذ نخرج بقاعدة أنّ كل بليغ فصيح، أي كل بليغ سواء كان متكلماً أو كلاماً فهو فصيح، لجعل الفصاحة شرطاً للبلاغة، وليس كل فصيح بليغاً.

الدرس الثالث: مدخل إلى علم المعاني +أحوال المسند إليه من حيث (الحذف والذكر)(التعريف والتكثير)

سبق وأن أشرنا أنّ علوم البلاغة ثلاثة (علم المعاني، البيان، البديع) وهذا جريا على ما قرره السكاكي ومشى عليه القزويني و وافقه عليه المتأخرون، وإلا هي عند التحقيق نجد أنّ جميع علوم اللغة من البلاغة، وقد سبق وأن تعرضنا إلى الصرف والنحو في التكلم عن فصاحة الكلمة والكلام، إذ لو كان جاهلا بالنحو الصرف لم يميز بين فصيح الكلمة أو الكلام فلتتنبه .

وقد عرف علم المعاني : علمٌ يُعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وجدت أنّ الذي يُبيّن هذا الحد ويفسّره دراسة علم المعاني نفسه بأبوابه الثمانية؛ لأن تصوّر الحد وخاصة لمن لم يعلم العلم، هذا فيه نوع قصور، يعني: لا يمكن أن نتصوره، لذلك يقول السيوطي في هذا المقام من أنّ العد يغني عن الحد، وهذه العبارة يُمكن أخذها وتطبيقها في العلم المتشعب المسائل.

وجهُ حصرِ علم المعاني في ثمانية ، قالوا: الكلام إما خبرٌ أو إنشاء، الخبر: المراد به الجملة الاسمية أو الفعلية، وهذا لا يكون إلا بإسنادٍ ومسندٍ إليه ومسند، الخبر لا يمكن أن يكون خبراً إلا إذا كان هناك إسناد ومسندٌ إليه ومسند، الإسناد جعل له بابٌ خاص، والمسند إليه جعل له بابٌ خاص، هذه ثلاثة أبواب، ثم المسند إذا كان فعلاً أو ما جرى مجراه قد يكون له متعلّقات، هذا هو الباب الرابع: متعلّقات الفعل وما جرى مجراه، ثم الإسناد والتعلُّق قد يكون بقصر، وقد لا يكون بقصر، فجعلوا الباب الخامس في القصر، هذه في الخبر، قلنا: الكلام: إما خبر، أو إنشاء، خمسة للخبر، ثم الباب السادس في الإنشاء، ثم الجملة إذا اقتزنت بجملة أخرى: إما أن تُعطفَ عليها أو لا، الأول الوصل، والثاني الفصل، فجعلوا له الباب السابع وهو الوصل والفصل، ثم كلامٌ البليغ لا يخلو: إما أن يكون مساوياً للمعنى المراد تأديته أو زائداً أو ناقصاً، زائداً لفائدة، وناقصاً بدون خلل، هذه ثلاثة أحوال، إذا أراد أن يتكلم البليغ فكلامه الذي يريد إيصاله بالمعنى: إما أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى، هذا هو المساواة، وإما أن يكون أقلّ لكن بدون خلل، لو كان فيه خلل ما صار بليغاً، أن يكون أقل لكن بدون خلل، هذا هو الإيجاز، فإن كان أزيد لفائدة أيضاً لا لحشو هذا هو الإطناب، فوضعوا له الباب الثامن وهو الإيجاز والمساواة والإطناب، هذه ثمانية أبواب وقد جمعها الأخصري

إسناد مسند إليه مسند ... ومتعلقات فعل تورد

قصر وإنشاء وفصل وصل أو ... إيجاز إطناب مساواة رأوا

ونظرا لضيق الوقت سنعرض لمبحثين من علم المعاني ومن أراد التفصيل فليرجع إلى المصادر التي ذكرت سابقا ففيها الكفاية.

1_أحوال المسند إليه :المسند إليه هو المحكوم عليه، وهو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، والمسند هو المحكوم به وهو الفعل والخبر، والأحوال المراد بها هنا الأمور العارضة له، يعني للمسند إليه، وهذه الأحوال العارضة هي الحذف والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير، فلا يحذف المسند إليه إلا إذا كان هناك فائدة، ما هي هذه الفائدة؟ هي التي يتكلم عنها أهل المعاني هنا، ما هي هذه الفائدة من حذف المسند إليه؟ يتكلم النحاة بأن المسند إليه إذا كان معلوما يجوز حذفه، و يكون حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور، فإن حذف لا لواحد منها كان حذفاً على غير الوجه المناسب، يعني لا يكون بليغاً لم يطابق مقتضى الحال، ثم الحذف حذف المسند إليه يفتقر إلى أمرين، يعني لا بد من أمرين، ليس كل مسند إليه يجوز حذفه لا بد من اعتبارين: الأول: العلم بالمحذوف بأن يكون السامع عارفاً بالمسند إليه؛ ويُجَعَلُ للسامع ما لو تأمَّلَ لأدرك أن في الكلام محذوفاً لأن القاعدة العامة في باب النحو أن ما لا يعلم لا يجوز حذفه، لا يحذف إلا إذا كان ثم قرينة كجواب السؤال مثلاً أين زيد؟ في الدار، وحذف المسند إليه لأنه واقع في جواب السؤال. والثاني: الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر وهذا الذي يبحثه البيانين في هذا الموضوع وهي كثيرة نكتفي بأبرزها:

_الصون : صون المسند إليه عن ذكره بلسانك تعظيماً له فهو أعلى من أن تذكره أنت بلسانك ،مثاله قول الشاعر

نجوم سماء كلما انقض كوكب ... بدا كوكب تأوي إليه كواكب

أي هم . أو يكون حذفه لأجل صونك أنت عن ذكره، عكس الأول يكون المسند إليه حقيراً فتصون لسانك أنت عنه مثل قولك فاسق فاجر

_الإنكار: أي لتأتي الإنكار، بأن يكون هناك مجال للإنكار مثاله أن يذكر شخص فتقول: فاسق. فلو قلت: زيد فاسق. لقامت البيئة عليك

—الاحتراز: أي (الإحتراز) عن التكلم بما لا فائدة فيه في الظاهر بدلالة القرينة عليه يعني إذا كان المسند إليه معلوما بين المتكلم والمخاطب حينئذ لا حاجة إلى ذكره، إذا كان معلوما فلا حاجة لذكره، لأن ذكره حينئذ يكون لغوا من الكلام، يكون عبثا ،كقولك لمن يستشرف الهلال، الهلال والله. بدلا أن تقول: هذا الهلال

—ضيقِ الفرصة، يعني: فُرصة لو ذُكر المسند إليه لطالت وضاعت، ولكن لضيقِ المقام يلزمُ منك أن تحذفَ المسند إليه، فتقول: غزال، أو لَصُّ، هذا ما في وقت تقول: هذا لَصُّ، أو جاء لَصُّ، هذا فيه طول لكن تقول: لَصُّ مباشرة، يفهم الناس.

—ضرورة النظم : كقول الشاعر : قالوا : كيف انت قلت عليل سهر دائم وحنن طويل

وذكر المسند إليه يأتي لأغراض منها

—التعظيم : لتعظيم اسم المسند إليه لكونه يعني لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر، أمير المؤمنين هذا مبتدأ، حاضر حينئذ نقول ذكر المسند إليه هنا تعظيما لكون اسم عظيم

—الإهانة: نحو: السارق اللئيم حاضر، السارق اللئيم هذا فيه إهانة فذكر هنا من أجل إهانته

—البسط : قصد المتكلم بسط نفسه بالكلام ،حيث يطلب فيه طول المقام بمخاطبة ذلك المخاطب لشرفه والافتخار بمكالمته فيصير المتكلم مستعذبا بطول كلامه مع مخاطبه، فلهذا يطال الكلام مع الأحباب، الساعة والساعتين والثلاث ،وذلك كقوله تعالى: {هي عصاي} هذا الأصل، لكن قال: {هي عصاي}، فذكر من أجل أن يطيل الحديث ولذلك زاد على الجواب بقوله: {أتوكأ عليها وأهش بما على غنمي ولي فيها مآرب أخرى} [طه: 18] أطال الحديث من أجل إطالة الكلام مع الرب جل وعلا.

—غَبَاوَةٌ: إذا كان غبي ما يفهم إلا إلا بالتصريح كقولك لعابد الصنم لو قلت له: لا يضر ولا ينفع، هو غبي لا بد أن تقول له: الصنم لا يضر ولا ينفع، حينئذ التصريح هنا بالمسند إليه وهو الصنم لكون المخاطب غيباً.

المبحث الثاني: أحوال المسند إليه (التعريف والتنكير)

تعريف المسند إليه يقابله التنكير، نأتي به معرفا لغرض، ونأتي به منكرا لغرض، والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين، ونرجع قليلا إلى الوراثة ونذكر أنواع المعارف، المجموعة في قول ابن مالك في الكافية :

فمضمرة أعرافها ثم العلم ... فذو إشارة فموصول متم

فدوا أداة فمنادى عينا ... فدوا إضافة بها تبيينا

وقدمنا التعريف على التنكير؛ لأنه الأصل، إذ الشأن في المسند إليه أن يأتي معرفة، والشأن في المسند أن يكون نكرة،

1_الضمير: وهو المتكلم والمخاطب والغائب، فمثلا المقام قد يقتضي أن يورد المتكلم فيه ضميرا غائبا لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه لفظا، يعني قد يأتي بضمير الغيبة لتقدم ما ذكر أو ما عاد عليه الضمير، يعني لو قلت: هو راكب. هو لا يعود إلا على شيء متقدم ولا يعود على متأخر، إذا إذا أردت أن يكون دلالة المسند إليه ضمير غائبا فلا بد أن يكون عائدا على شيء متقدم لفظا كقول أبي تمام:

هو البحر من أي النواحي أتيته ... فلجته المعروف والجود ساحله

هو في البيت السابق تحدث عن أبي إسحاق المذكور في البيت السابق فقوله: هو البحر، هو مسند إليه جاء به معرفة ضميرا للغيبة؛ لكونه قد رجع إلى مذكور صريح سابق، إذا بدلا من أن يتحدث عن زيد من الناس تقول: زيد قادم، وزيد راكب، هذا فيه حشو، وإنما تقول: زيد قادم، وهو راكب. إذا لماذا جئت بالضمير في الثاني؟ لكونه قد دل على ما يرجع إليه سابقا، فلو جئت بالاسم الصريح الظاهر حينئذ صار حشوا، فالمقام يقتضي هنا الإضمار ولا يقتضي الإظهار، فبدلا من أن تأتي بالاسم مظهرا زيد وهو قد ذكر سابقا تأتي بالضمير الراجع إليه، والضمير هنا رجع إلى لفظ مذكور صريح يعني نطق به، أو معنى يعود الضمير الغيبة وهو مسند إليه إلى سابق لكنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ يعني لم ينطق به لم يصرح، كقوله تعالى: " {اعدلوا هو أقرب للتقوى} ، أي العدل، أو لقرينة الحال المقام كقوله: {ولأبويه لكل واحد منهما السدس} (أبويه) الضمير يعود إلى أي شيء؟ الميت هذه لقرينة الحال، وغيرها، أو يقتضي المقام أن يورد فيه ضمير متكلم. كقوله تعالى: {إني أنا الله رب العالمين} وقوله - صلى الله عليه وسلم -: «أنا أفصح العرب»، أو يقتضي المقام أن يورد فيه ضمير خطاب كقوله تعالى: {إنك لا تهدي من أحببت} {إنك} الكاف للخطاب هنا، ومن المسائل التي انفرد بها البيانين في أنّ أصل الخطاب يكون لمعين وقد

يترك إلى غير معين كما تقول: فلان لئيم إن أكرمته أهان، وإن أحسنت إليه أساء إليك. أكرمته أحسنت. هل المراد به مخاطب معين أم المراد به كل من يتأتى أن يكون هذا خطابا له؟ لا شك الثاني. حينئذ هنا لم يرد به معين وإنما أريد به الشمول، يعني لم يتعين الخطاب هنا لشخص بعينه، وهو في القرآن كثير، يعني هذا خطاب موجود في القرآن بكثرة كقوله تعالى: {ولو ترى إذ الجرمون ناكسو رؤوسهم عند رهبهم} {ولو ترى} من؟ كل من يتأتى منه الرؤية ليس خاصا بالنبي - صلى الله عليه وسلم - ولا بأي قارئ، وإنما كل من تتأتى منه أن يكون راءيا حينئذ دخل في الحكم.

2_ العلم: وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره، فتعريف المسند إليه بالعلمية يكون لأمر، علمية المسند إليه أي كونه معرفة بالعلمية، الإحضار: إحضار المسند إليه بعينه في ذهن السامع يعني أشخصه لك من أجل أن أحكم عليه، مثل: زيد سافر إذا لما قلت زيد أحضرت المسند إليه الذي حكمت عليه بكونه سافر بعينه بشخصه لا يحتمل غيره البتة، بحيث يكون متميزا عن جميع ما عاداه، وكقوله: {قل هو الله أحد} لما قلت: {الله أحد} دل مدلوله على الذات المقدسة الموصوفة بالألوهية {محمد رسول الله} أحضرته بعينه، وهناك أيضا الكنية واللقب، أيضا للتعظيم أي للدلالة على تعظيم المسند إليه، يعني يؤتي به علما من أجل أن يعظم، كمن يسمى حاتما مثلا، وتريد به المشار إليه حاتم الجواد، أو احتقار كما في الكنى والألقاب المذمومة مثل أبو لهب.

3_ اسم الإشارة: أن يكون المسند إليه اسم إشارة لأجل بيان حاله من قرب من المتكلمين، كقولي: هذا زيد إذا هو قريب مني، أو البعد كذلك أو ذلك زيد، "ذلك الكتاب" بعيد لرفعة شأنه والبعد هنا معنوي لسامع صاحب فهم بطيء لبلادته وغباوته، فحينئذ يكون مستبدل الذهن حتى أنه لا يتميز له الشيء إلا بالإشارة ولا يدرك غير المحسوس، كقول الفرزدق يخاطب جريرا:

أولئك آبائي فحطني بمثلهم ... إذا جمعنا يا جرير الجامع

4_ الموصول: الجهل: يأتي لأمر منها ألا يعرف السامع إلا ما قيد الموصول بالصلة، ترى شخصا في المسجد مع شخص ثالث ولا تعرف اسمه، تقول له: الذي كان معنا بالأمس، فما تعرف اسمه ولا تعرف له وصف إلا الذي كان معنا، فحينئذ جئت بالصلة هنا الموصول وجعلته مسندا إليه بالجهل، للجهل بصفات المسند إليه، والتفخيم أن يؤتى بالمسند إليه موصولا لأجل التفخيم في مقام التعظيم والتهويل كما في قوله تعالى: {فغشيه من اليم ما غشيههم}

[طه: 78]. { ما غشيهم } أي: موج عظيم لا يكتنه كنهه ولا يمكن وصفه، فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى، فلو قيل: فغشيهم الغرق حينئذ علقه بمعلوم لكن { فغشيهم من اليم ما غشيهم } هل هو غرق؟ هل هو هلاك؟ هل هو زلزال؟ هل .. هل .. ، يحتمل ويحتمل، فحينئذ يتصور بالذهن أن هذه كلها قد وقعت لكن لو قال: غشيهم الغرق حينئذ كان فيه تخصيص للعذاب، فلو قيل: فغشيهم الغرق لم يفد هذا التفخيم والتعظيم للشأن وعبر عنه في ((الإيضاح)) بقوله: جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر. يعني: يجعل المسند إليه اسما موصولا ذريعة من أجل التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، يعني: وسيلة لتعظيم غيره، أي يجعل المسند إليه موصولا للإيهام إلى وجه بناء المسند على المسند إليه ووسيلة إلى رفع شأن المسند وتعظيمه كقول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه أعز وأطول

5_المعرف بـ "أل": عندنا أل عهدية وحقيقية (الجنسية) ، من أغراضه العهد ،كقوله تعالى "أرسلنا إلى فرعون رسولا" للدلالة على أنه الأول الذي ذكر نكرة، أو يكون المسند إليه معرفا بـ (أل) لأجل الإشارة ل حقيقة مثل الرجل خير من المرأة.

6_الإضافة: الاختصار، مثل بدل من أن تعدد وتكثر الكلام تقول: جاء بنو إسرائيل، أو جاء أخوة يوسف ،الدم مثل تعس عبد الدينار، التعظيم ،علماء البلد.

ومن أغراض تنكير المسند إليه،الاحتقار ،مثل امرأة سو، التعظيم ،مثل : حررها رجال، التكثير :مثل ما عند الزمخشري {إن لنا لأجرا} كثيرا، وقوله تعالى : "إنّ مع العسر يسرا" أي يسر كثير ، والقلة مثل تمسك بالسنة أناس صبروا عليها.

الدرس الرابع :علم المعاني (الحصر والقصر)

القصر لغة الحبس، ومنه قوله تعالى: "حور مقصورات في الخيام"، يعني محبوسات، واصطلاحا عرفوه بأنه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، أو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، وهو نوعان قصر حقيقي وإضافي، ثم كل منهما إما قصر صفة على موصوف، أو عكسه، بطريق مخصوص يعني من الطرق الأربعة المشهورة ،كتخصيص زيد بالقيام ما قائم إلا زيد، ويجري القصر أو التخصيص بين الفعل والفاعل ما قام إلا زيد، وبين المبتدأ والخبر ما زيد إلا

قائم، ما قائم إلا زيد، وبين الحال وعاملها مثل ما جاء راكبا إلا زيد.(المقصور عليه يأتي بعد إلا ومتأخر عن إنما عكس المقصور)

1_القصر الحقيقي: ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة يعني بالفعل قد خص زيد بكذا واختص به ولا يتجاوز إلى غيره البتة، حينئذ نقول: هذا تخصيص حقيقي بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره، إذا لم يكن في البلد إلا عالم واحد مثل: ما العالم إلا زيد، قصرت هنا زيد على العلم، إذا غيره ليس بعالم، إن كان كذلك فهو قصر حقيقي، ومثل: لا إله إلا الله وهو نوعان :

*قصر صفة على الموصوف : عندنا أمران صفة وموصوف، صفة القيام والموصوف كزيد أو عمرو، إما أن تقصر الصفة على الموصوف، وإما أن تقصر الموصوف على الصفة، وحقيقة كل منهما

(قصر الصفة على الموصوف) نقول: حقيقة هذا النوع ألا تتجاوز صفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر. إذا قصرنا الصفة على الموصوف حينئذ قصرنا وصف العلم على زيد، ما العالم إلا زيد، قصرنا صفة العلم على زيد، و الصفة العلم إنما تختص به ولا تتجاوز إلى غيره، (فقصر الصفة على الموصوف) بأن هذه الصفة لا تتجاوز يعني لا تتعدى يعني لا يتصف بها غير المقصور عليه، هل للمقصور عليه بهذه الصفة له صفات أخرى؟ نقول: نعم، يجوز له لأن يكون له صفات أخرى، فقصر هذه الصفة لا يلزم منه نفي ما عداها من الصفات، والمراد هنا الوصف المعنوي، وهذا النوع أعني قصر الصفة على الموصوف كثير في لسان العرب نحو: ما في الدر إلا زيد.

*قصر الموصوف على الصفة: و حقيقته ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، الموصوف ليس له صفة إلا هذه الصفة، ومثاله: (ما زيد إلا كاتب)، إذا أردنا أنه لم يتصف إلى بوصف الكتابة

2_القصر غير الحقيقي (الإضافي)أو(النسبي) : بحسب الإضافة والنسبة، بمعنى أنه خص زيد بوصف باعتبار وصف آخر لا مطلقا، أو خص زيد بوصف باعتبار عمرو لا باعتبار كل الناس وإنما هو باعتبار شيء معين، لو قلت: ما زيد إلا قائم. يعني باعتبار القعود لا باعتبار كل الصفات، وإنما نظرت إلى القيام مقابل للقعود، فزيد قائم لا قاعد فخصصته بوصف القيام هذا المراد بكون إضافيا أي نسبيا، بمعنى أنه يعني زيد لا يتجاوز القيام إلى القعود، أليس كذلك؟ إذا كان المقابل يظن أن زيدا قائم أو قاعد قلت: ما زيد إلا قائم. فباعتبار كونه قائما أو قاعدا خصصت

زيد بالقيام هذا المراد بالإضافي، بمعنى أنه لا يتجاوز أو لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوز إلى صفة أخرى أصلاً هذا لا وجود له، لأنه ما من شيء موجود إلى وله عدة صفات، ومثلوا للإضافي بقولهم: إنما العالم زيد. جواب لمن قال: زيد وعمرو كل منهما عالم. وهو نوعان: قصر موصوف على صفة مثل ما زيد إلا قائم، والموصوف على الصفة كقوله تعالى: "وما محمد إلا رسول"

- إذا أردنا التخصيص كيف نأتي به؟ بأي كلام وبأي تركيب؟ الجواب: العرب لها طرق أربع مشهورة في القصر وهذه المشهورات وغيرها زيد عليها لكنها ليست مشهورة.

1_ النفي والاستثناء: مثل ما قائم إلا زيد، وقوله تعالى "وما محمد إلا رسول"، وهو أقواها في القصر هذا النوع، ولذلك جاء لا إله إلا الله، جاءت على أعلى درجات القصر، لا معبود بحق إلا الله، وكل ما يأتي ما عداها في القرآن فإنما يكون مرتبة ثانية {إنما إلهكم الله} إله واحد، هو حصر وقصر لكنه ليس في القوة ك لا إله إلا الله.

2_ العطف بلا أو بل ولكن: مثل: زيد شاعر لا كاتب، فإن لا العاطفة نفت في الأول الكتابة عن زيد وقد أثبت له الشعر أولاً، فحصلت قصر زيد أي: حبسه على الشعر وعدم مجاوزته للكتابة، زيد شاعر لا كاتب، لا أثبت ونفت، أثبتت الشاعرية لزيد، ونفت عنه وصف الكتابة، ومثال "بل" ما زيد قائماً بل قاعد، ومثال لكن محمد فقير لكن عفيف.

3_ تقديم ما حقه التأخير: كقوله تعالى: "إياك نعبد"، وقوله: "وعلى الله فتوكلوا" و "وفي السماء رزقكم" وغيرها

4_ الحصر بتماماً: مثل قوله تعالى: "إنما الله إله واحد".

ثمرة القصر تتجلى في _الإيجاز: لأنّ الجملة فيه تقوم مقام جملتين واحدة منفية والأخرى مثبتة.

_الاختصاص والاهتمام والتعظيم مثل الأمثلة السابقة في التوكل والرزق.

تنبيه العابد على أنّ المعبود هو الله وحده فلا يتكاسل كقوله تعالى: "إياك نعبد وإياك نستعين".

_القصر يحدد المعاني تحديداً كاملاً بحيث لا تتعداه إلى غيره ولذا كثيراً ما يُستفاد منه في التعريفات العلمية .

الدرس الخامس: مدخل إلى علم البيان + التشبيه

والعلم الثاني من علوم البلاغة هو علم البيان وأخر على علم المعاني لكونه أخص منه إذ المعاني كالمفرد، والبيان كالمركب، فهو متأخر عنه طبعاً ولذلك أخرج عنه وضعا، وقدم على الثالث علم البديع لشدة الاحتياج إليه، وتعريفه : هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه، بأن يكون بعض الطرق واضحة الدلالة وبعضها أوضح، إذا أردنا إيراد معنى قولنا: "زيد جواد" نأتي بزيد جواد بطرق التشبيه فنقول: زيد كالبحر في السخاوة، نفس المعنى نأتي به بطريق آخر بتركيب آخر بكلام آخر فنقول: زيد كالبحر، ثم طريق آخر زيد بحر، هذه ثلاث طرق لمعنى واحد وهو كون زيد جوادا والمعنى لم يختلف، وإنما هو معنى واحد، ولذلك قلنا: إيراد المعنى الواحد هذا مراد، ثم يؤتى به بعدة طرق، إن كان بالتشبيه فله ما ذكره هنا، وفي طرق الاستعارة زيد جواد ماذا نقول؟. نقول: رأيت بحرا في الدار، حذفنا الكاف، وتقول: لجة زيد كثرت. وتقول: لجة زيد متلاطم أمواجه. هذا بوجوه الاستعارة، وفي طرق الكناية زيد جواد ماذا نقول؟ زيد مضياف، أو زيد كثير أضيافه هذا نوع آخر، زيد كثير رماده، الرماد يعني الطبخ، إن الرماد كثير بساحة زيد، والمعنى واحد والعبارات مختلفة، ويذكر البيانون قبل الكلام في التشبيه والمجاز والكناية. أقسام الدلالة (المطابقة، التضمن، الالتزام) والمطابقة لا تدخل في علم البيان، لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها عنده أوضح من بعض، وإن كان غير عالم بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم، وعلم البيان منحصر في ثلاثة أبواب (التشبيه، المجاز اللغوي) (المجاز المرسل + الاستعارة)، الكناية) وإلا الأصل في بحثهم أنه منحصر في باين المجاز والكناية، وأما التشبيه فالأصل أنه لا يبحث فيه، لكن لما كان المبنى الاستعارة على التشبيه حينئذ بحث في التشبيه وذكرت أنواعه على جهة التفصيل، فالمجاز : أن تقوم قرينة على عدم إرادة ما وضع له، ثم المجاز منه الاستعارة، والاستعارة هي مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة هي نوع من أنواع المجاز، تبنى على التشبيه فلزم ذكر التشبيه أولا،

1_ التشبيه في اللغة: الشين والباء والهاء، يدل على تشابه الشيء وتشاكله، لونا ووصفا، وفي الاصطلاح عند البيانين: الدلالة على مشاركة أمر للآخر في معنى.

* طرفا التشبيه : أي المشبه والمشبه به، إما حسيان أو عقليان أو العكس فتحصل لنا أربعة أقسام، فمثال الحسين جلد كالحرير، والعقليين العلم كالحياة، والعقلي بالحسي مثل المنية كالسبع، والعكس مثل النور كالهدي .

*وجه الشبه : المراد أن ثم معنى وجد في المشبه به ووجد في المشبه، وأريد إلحاقه به، إذ التشبيه إلحاق الفرع بالأصل، إذ قد يكون واحدا(حسي أو عقلي) أو متعددا(حسي أو عقلي) ووجه الشبه يكون متعددا، زيد كعمرو في كونه عالما أديبا حيا ومثال آخر في المفرد العقلي زيد كالأسد في الشجاعة ومثال الحسي خد كالورد في الحمرة ومثال المركب الحسي كقول الشاعر : وقد لاح بالفجر الثريا كما ترى / كعنفود ملاحية حين نورا،الوجه هنا الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرات الصغار المقادير في رأي العين،ومثال المركب العقلي قوله تعالى : "مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا " والوجه هنا حرمان الانتفاع، حمار يحمل أسفارا فلم ينتفع بها، وهؤلاء الحمير البشرية حملوا التوراة فلم ينتفعوا بها،وينقسم إلى داخل وخارج،مثل الداخل(يراد به الجنس والنوع) تشبيه ثوب بثوب آخر في اللون، والخارج قد يكون (وصفا حقيقي(حسي أو عقلي) أو إضافي مقابلة للحقيقة (كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس))، وكخلاصة أوجه الشبه الثلاثة: إما أن يكون أمرا واحدا وهو إما حسي أو عقلي.وإما أن يكون متعددا وهو حسي أو عقلي. وإما أن يكون مركبا وهو حسي أو عقلي.وهذه ستة أنواع ويزيد المتعدد بكونه قد يختلف حينئذ صارت سبعة أنواع.

*أداة التشبيه :إما حرفية (الكاف وقد يليها غير المشبه به لكنه ليس هو المطرد، المطرد أن يلي الكاف المشبه به، وقد لا يليها كقوله تعالى: {واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء} مثل الحياة الدنيا كماء، هل المشبه به الماء؟ لا، ليس المشبه به الماء. إذا دخلت على غير المشبه به، إذ ليس الماء تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بغيره، يعني ولا بمفرد آخر يحتمل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في نظرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء، يكون أخضرا ناضرا شديدا الخضرة ثم يبسس فتطيره الرياح كأن لم تكن، والحرف الثاني هو كأن قيدها الزجاج إذا كان الخبر جامدا أما المشتق فإنها تفيد الشك) أو اسمية (مثل، شبه، نحو) أو فعلية (يضارع، يشابه).

*أغراض التشبيه : بعض الأغراض تعود على المشبه، وهو الأغلب، وبعض آخر يعود على المشبه به، فالأصل في عود الغرض إنما يكون للمشبه، لأنه هو الذي يراد به إلحاقه بالمشبه به، لأن المشبه به هو وصف ثابت له لا إشكال فيه، وأما المشبه هو الذي فيه إلحاق، مثل قد يكون شيئا غريبا حينئذ نلحقه بالمسلم به، ثانيا :تقريبه إلى ذهن السامع مما يعرفه، ثالثا : بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه، رابعا : قدر حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه الثوب

الأسود بالغرَاب، في ماذا؟ في شدة السواد، هو أسود يعلم أنه أسود لكن ما قوته وضعفه؟ قال: كالغرَاب، خامسا : تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه، كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه أو يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء الذي يسعى ويسعى ولا يحصل شيء، كالراقم على الماء كالذي يكتب على الماء، سادسا : قصد تشويه المشبه أو تقبيحه في عين السامع أو العكس، تزيينه من أجل أن يرغب فيه، زيد كالأسد، زيد كالحمار. الأول للأول، والثاني للثاني، ومثال العود على المشبه به ،ومرجعه أمران: يعني السبب أو الغرض أو الهدف أمران: إما لإيهام أنه أتم من المشبه في وجه الشبه. الذي يسمى التشبيه المقلوب، بدلا من أن تقول زيد كالبدْر، البدر كزيد، وإما لبيان الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدْر في الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب ولا يحصل إلا في مقام الطمع في المطلوب.

* فيقسم باعتبار المشبه والمشبه به إلى أربعة أقسام، لأنه إما تشبيه مفرد بمفرد، أو مركب بمركب، أو مفرد بمركب، أو مركب بمفرد. وينقسم التشبيه باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل، وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفا منتزعا من متعدد كما يأتي في مجاز المركب: إن أراك تقدم رجلا وتأخر أخرى. هنا وجه الشبه تمثيلي وهو منتزع من عدة أمور، وإلى مجمل ومفصل، والمجمل هو ما حذف فيه وجه الشبه ، والمفصل هو ما ذكر فيه وجه الشبه في الشجاعة، زيد كالأسد في الشجاعة هذا يسمى مفصلا، إذا حذف فهو مجمل، وإذا ذكر فهو مفصل.

وباعتبار الأداة ينقسم التشبيه إلى مؤكّد(البليغ) وهو ما حذف أدواته، ومرسل وهو ما ذكرت أدواته.

الدرس السادس: الكناية وأنواعها

الكناية لغة، مصدر: كنى بكذا عن كذا كونا إذا تركت التصريح به، وأما في الاصطلاح فاستعمال اللفظ وإرادة اللازم مع جواز إرادة الملزوم، فاللفظ له معنى أصلي وله معنى تابع وهو اللازم، فحينئذ يطلق اللفظ ويراد به المعنى الثاني الذي هو اللازم لا المعنى الأول الذي هو الملزوم، مع جواز إرادة المعنى الأصلي الموضوع له اللفظ، ودلالة اللفظ على اللازم دلالة التزامية عقلية، ودلالة اللفظ على معناه الموضوع له دلالة وضعية، حينئذ الأصل استعمال اللفظ في ما وضع له في لسان العرب، لكن لا يستعمله، وإنما يستعمله ابتداء في اللازم، مع جواز إرادة المعنى الملزوم، الذي هو المعنى الأصلي، هذا هو حقيقة الكناية. لأننا لو نصبنا قرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي لصار مجازا، وهذا هو حقيقة المجاز: إطلاق اللفظ في المعنى الذي لم يوضع له في لسان العرب، مع إقامة قرينة تمنع إرادة المعنى الأول، هنا

يستعمل فيهما معا، مع عدم إطلاق قرينة تدل على أنه مستعمل في اللازم دون الملزوم، مثل : ، طويل النجاد وكثير الرماد، والمراد بهما لازم معنهما وهو طول القامة وكونه مضيافا، إذا قال: زيد كثير الرماد، قال: هذا أطلق اللازم، والأصل فيه أنه أراد الكرم، ؛ لأنه إذا كان كثير الرماد، كان كثير الإشعال ، كان كثير الطبخ ، كثرة القدور ، كثرة الذبح ، كثرة الضيفان، النتيجة كريمة. حينئذ هذه كلها المقدمات واللوازم من أجل الوصول إلى أنه كريم، ولا مانع أن يراد به مدلوله اللغوي، بأنه كثير الرماد بالفعل.

_أقسام الكناية: تنقسم الكناية إلى ثلاثة أقسام ،وكقاعدة :إن لوحظ فيها النسبة فهي كناية النسبة، وإن لوحظ فيها الموصوف، فهي كناية الموصوف، أو لوحظ فيها الوصف فهي كناية وصف.

_1اختصاص الوصف بالموصوف: وضابطها أن يصرح فيها المتكلم بالجهتين، يعني: صفة مع الموصوف، مثل: زيد الكرم في ثوبه ،زيد المجد بين برديه، فإنهما كنايتان عن ثبوت المجد والكرم له، انظر! ثبوت المجد والكرم له، لمن؟ لزيد مثلا، وهنا لا بد أن يكون ثم اختصاص، يعني: إذا كان ثم من يشاركه فلا، وإنما المراد به كونه مختصا بهذا الوصف دون غيره، فلو لم يكن كذلك لما صحت الكناية، ولذلك نص على اختصاص، لا بد أن يكون الوصف بالموصوف مختصا بالمذكور ،وإذا كان الثوب محيطا به صار لا يخرج عنه، وكذلك إذا كان الكرم أو المجد في برديه: إزاره وردائه، حينئذ اختص به، ؛ لكون الشيء المحيط بشيء معين وله حدود حينئذ لم يخرج عنه إلى غيره بل هو كائن فيه، والذي يكون في داخل الثوب ، والذي يكون في داخل البردين هو زيد، حينئذ لم يخرج عنه فاختص الكرم به والمجد به، وهذا كما ترى معنى بليغ ،حينئذ صرح بالصفة مع الموصوف، وأما النسبة فلا يصرح بها، وهي معنوية ،فقام زيد، عند المحققين مؤلفة من ثلاثة أركان: أولا: قام، ثانيا: زيد، ثالثا: النسبة، وهي إضافة زيد إلى القيام، أو القيام إلى زيد، هذه النسبة لم يلفظ بها وإنما جيء بالمسند والمسند إليه مع الإشارة إليها، حينئذ تكون الدلالة عليها دلالة عقلية وليست دلالة لغوية، كذلك هنا إذا قلت: المجد بين برديه، حينئذ صرحت بالصفة والموصوف.

_2الكناية عن موصوف: تذكر الصفة حينئذ لتتوصل بها إلى ذلك الموصوف، كقولك: المضياف، هذا كناية عن زيد، بسبب اختصاصه بهذا الوصف، قد يكون القوم كلهم بخلاء وهذا فيه كرم، فتقول: جاء المضياف، ولا يوجد غيره مشاركا له، لكونه مختصا بهذا الوصف، حينئذ أطلقت الصفة التي هي (المضياف) كناية عن الموصوف، فلم تصرح بالموصوف وهو زيد، وأطلقت بالوصف الذي اختص به، وكقولنا مثلا كناية عن إنسان: هو مستو القامة ..

عريض الأظفار .. بادي البشرة، هذه ثلاث ألفاظ، حينئذ كني عن معاني متعددة عن شخص واحد بكونه: مستو القامة، وهذا لازم ليس بملزوم، لأن الإنسان بذاته الوصف العارض له كونه طويل أو قصير هذا ليس داخل في ماهية الإنسان، الإنسان هو الحيوان الناطق، وأما كونه طويلا .. كونه قصيرا .. نحيفا .. سمينا، هذه أوصاف عارضة.

3_ كناية عن وصف : وهذه عكس السابقة، السابقة يصرح فيها بالوصف، وهنا يصرح بالموصوف، ولا يصرح فيها بالصفة بل يكتفى عنها، مثل زيد طويل النجاد.

-أغراض الكناية : (اختصار) ك: فلان مهزول الفصيل، الفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه، مهزول الفصيل: هذا كناية لكثرة نحر الأمهات .. كناية عن كرمه، فإنه يغني عن قولك: فلان ينحر أمهات الأولاد من إبله كثيرا لكرمه، فتقول: فلان مهزول الفصيل، يعني: أولاد الناقة عنده ما يوجد من يرضعها ونحو ذلك، أمهاتهن ذبحن للكرم، (الصون) المراد به الستر. ك: أهل الدار، دخل أهل الدار مثلا، أو جاء أهل الدار كناية عن الزوجة، هذا صيانة لها من أن تذكر باسمها مثلا أو نحو ذلك، (الاستهجان) كلفظ اللبس والالتيان في القرآن الكريم.

وبقي درس البديع تعذر كتابته لظروف حالت بين ذلك وفق الجميع لما يُجبه الله ويرضاه